

بيان

قانون المالية سنة 2018: تكريس لنفس توجهاً النظام السابق

يحي التونسيون والتونسيات يوم 14 جانفي ذكرى إنتصارهم المستحق على منظومة الفساد والاستبداد بعد ثورة شعبية عارمة إنطلقت شرارتها الأولي يوم 17 ديسمبر من مدينة سيدي بوزيد قبل أن تتحول على إمتداد الأيام اللاحقة إلى هبة جماهيرية عمت كل أرجاء البلاد ووحدت كل فئات المجتمع للمطالبة بالحرية والكرامة والتنمية العادلة، ثورة أبهرت العالم بسلميتها ومدنيتها.

ونحن إذ نحي باعتزاز هذه الذكرى اليوم فإننا نستحضر بإجلال تضحيات الشهداء الذين منحونا هذه الحرية ونترحم على أرواحهم الطاهرة ونقدر الثمن البامض الذي دفعه الجرحى ونجدد مطالبتنا بالكشف الفوري عن قائمة شهداء الثورة وندعو الى إنصاف جرحاها ونعامدهم على الوفاء لتضحياتهم والاستمرار في الدفاع عن مطالب المجتمع وكرامة التونسيات والتونسيين جميعا،

لقد أثبت الشعب التونسي جدارته بإستحقاق الحرية والكرامة بعد أن إستماتت في الدفاع عنها أجيال متعاقبة في مختلف المشارب النقابية والشبابية والثقافية والحقوقية والسياسية وأكد على إمتداد السنوات السبعة الفارطة تمسكه بمكاسبه الوطنية والحداثية ونجحت قواه الحية في تحويلها إلى مبادئ دستورية ثبتها دستور 2014 الذي ركز أسس الجمهورية الديمقراطية والمدنية وضمن إحترام الحقوق والحريات وآليات التدوال الديمقراطي على الحكم وفسح المجال لقيام سلطة محلية منتخبة تحد من مركزية سلطة الدولة المشطبة دون أن تمس من وحدتها،

وبقدر ما شكل دستور الجمهورية الثانية أرضية إصلاحية جديدة مشتركة توافقنا عليها جميعا أمام الشعب وقدمنا من أجلها شهداء كان من ضمنهم القياديين شكري بلعيد ومحمد براهيم وعشرات الجنود وقوات الأمن الداخلي فقد أخفقت النخب السياسية الحاكمة اليوم رغم ما حضبت به من أغلبية انتخابية بعد 2014 في إنجاز خطوات فعلية تقطع مع الفساد وتحد من الحيف الجهوي والتهميش الاجتماعي وتضع أسس تصور تنموي واقتصادي بديل،

وبعد كل الرسائل المباشرة والصريحة والمسؤولة التي وجهها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للحكومة ولرئاسة الجمهورية في محطات مختلفة للتنبية من مخاطر اتباع نفس الخيارات التي قادت الى الانتفاضة الشعبية وبعد ما قدمه لها من مقترحات إلى جانب أطراف اجتماعية أخرى فإننا نقر اليوم بحقيقة المخاطر الناتجة عن الخيارات الاقتصادية والاجتماعية على الشعب ، وخاصة على فئاته المتوسطة والضعيفة ، إضافة الى ارمصاص العودة الى الماضي والتي تجلت عبر المصادقة على قانون المصالحة وترتيب عودة وجوه مشبوهة من النظام السابق لسدة الحكم ومؤسسات الدولة وطينا وجهويا ومحليا والتراخي في مقاومة الفساد رغم الإعلانات الرسمية المتلاحقة

مقابل سعيه لإخماد الأصوات المرتفعة المطالبة بالحرية والتنمية بكل الوسائل وفسحه المجال لعودة ثقافة الغنيمة ونفوذ اللوبيات على الحياة السياسية و الأنشطة الاقتصادية.

إن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الذي فقد ثقته الفعلية في قدرة وإرادة التحالف الحكومي الحالي على التقدم بالبلاد نحو تحقيق أهداف الثورة وتأكده من إنقطاعه الكامل عن المجتمع وهموم المواطنين بإقدامه أخيرا على المصادقة على قانون مالية لسنة 2018 أدى إلى التهاب الأسعار وأكد سياسة التقشف الحكومية وبعد متابعتها لمختلف أشكال المقاومة المدنية والاجتماعية المستمرة في عدة جهات وقطاعات فإنه:

1. يؤكد لكل هذه القوى الشبابية والمواطنة الحية دعمه لمواصلة نضالاتها ولجهود توسيعها وديمومتها حتى تبقى قوة ضغط مستمرة ومؤثرة على منظومة الحكم القائمة كما يدرك الحاجة الضرورية لمزيد تشبيك كل هذه المقاومات المتنوعة والخصوصية والمحلية.
2. يدعو كل قوى المقاومة الاجتماعية والمواطنة إلى التنسيق من أجل المرور من مرحلة الإحتجاج إلى مرحلة وضع البدائل وخوض نضالات المرحلة القادمة على قاعدة الحقوق التي يكفلها الدستور وتقرها المواثيق الدولية ويدعو المنتدى إلى الإنطلاق في مشاورات واسعة وسريعة مع كل الحركات الاجتماعية والنقابية والمدنية من أجل وضع الآليات الضرورية لتحقيق هذا الهدف الحيوي.
3. يشدد المنتدى على الحاجة للالتفاف الشعبي والمواطني في الأسابيع القادمة حول التحركات السلمية في مختلف الجهات حتى تتحول معارك التنمية ومقاومة الفساد واحترام الحقوق إلى معارك محلية،
4. بقدر ما يرفض المنتدى اعمال العنف والتخريب والاعتداء على الممتلكات والأشخاص، فإنه يرفض في الوقت ذاته الايقافات العشوائية والمحاكمات التي لن تزيد الاوضاع احتقاناً.
5. يوجه المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية نداء لكل المواطنين من أجل أن يكون يوم 14 جانفي القادم يوم تحركات سلمية في كل الساحات والجهات من أجل سياسات ناجزة لمحاربة الفساد وإرساء قواعد حوكمة رشيدة وعادلة وضد الاصرار على الاختيارات الاقتصادية التي اثبتت فشلها والتي ترجمها مرة أخرى قانون المالية وللدفاع عن الحق في الشغل والتنمية و الخدمات العمومية و القدرة الشرائية المهددة و لمطالبة مجلس نواب الشعب بعقد جلسة عامة استثنائية تراجع كل الفصول التي أدت إلى التهاب الأسعار و إقرار فصول بديلة تكرر مبادئ العدالة الجبائية.

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الرئيس مسعود الرمضاني